Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

27 Octobre 2011
27أكتوبر 2011

الشروق

أجرى المشرفون على البرنامج بعض التعديلات أخذا بملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إثر زيارته لمحكومين بالإعدام.

أخطر المجرمين «بأسماء مستعارة» ودون نشر صورهم ابتداء من حلقة الجمعة 4 نونبر

■ حسن لعوام

سيعمل معدو برنامج «أخطر المجرمين» الذي تبثه القناة الثانية ابتداء من حلقة الجمعة 4 نونبر المقبل على إجراء تعديلات بالبرنامج أخذا بملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدم ذكر أسماء «المجرمين» ونشر صورهم. وقال حسن الرميد معد البرنامج المذكور أن المشرفين على «أخطر المجرمين» سيعوضون أسماء «المجرمين» الحقيقة بأسماء مستعارة مع التقييد بعدم إظهار الوجه، والأمر لن يقتصر فقط على «المجرمين» بل حتى على بعض الضحايا المرتبطين ببعض القضايا ذات البعد الأخلاقي.

الرميد أشار في اتصال هاتفي مع «الشروق» إلى أن المشرفين على البرنامج «سيكون لهم نقاش مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إغناء الطرفين في أجواء تطبعها الليونة وعدم التعصب لرأي ما».

من جهة أخرى، قال معد البرنامج إن بعض مجرمي قضايا الرأي العام ممن صدر فيهم حكما قضائيا وأودعوا السجن، «هم بمثابة «شخصيات عامة» يمكن تصويرها، بل وعرضها على الشاشة كما هو معمول به في أغلب البلدان الأوربية، بما فيها فرنسا وإيطاليا وإنجلترا». معتبرا أن الأمر لا يتنافى مع الطرح الحقوقي والقانوني.

وأوضح المتحدث أن «المجرم» المرتكب لجريمة هزت الرأي العام يكون منذ إلقاء القبض عليه ومرورا بأطوار محاكمته في دائرة الضوء الإعلامي، بل وحتى السياسي، من هنا فهو يدخل في عداد «الشخصية العامة».

وبخصوص الضجة الإعلامية التي أثارها برنامج «أخطر المجرمين»، اعتبر حسن الرميد الأمر

«إن بعض مجرمي قضايا الرأي العام ممن صدر فيهم حكما قضائيا وأودعوا السجن، هم بمثابة «شخصيات عامة» يمكن تصويرها، بل وعرضها على الشاشة كما هو معمول به في أغلب البلدان الأوربية، بما فيها فرنسا وإيطاليا وإنجلترا».

«علامة ودليل على نجاح البرنامج وعلى متابعته بنسب مشاهدة عالية في بعض الفترات»، مضيفا أن المشرفين على البرنامج مستعدون لتقبل الملاحظات والانتقادات من المؤسسات الحقوقية وغيرها في سبيل تطوير البرنامج بما يرضي المشاهدين عموما».

وكان الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار قام أخيرا بزيارة إلى حي الإعدام بالسجن المركزي بسلا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، وأبلغه المحكومون بالإعدام حينها، والذين ظهروا في حلقات ماضية لـ«أخطر المجرمين»، أن البرنامج سبب لهم ولعائلاتهم عدة مشاكل. كما أكد المحكومون بالإعدام أن بث الحلقات التي ظهروا فيها مع ذكر أسمائهم ونشر صورهم أدى، حسب ما أوردته بعض وسائل الإعلام إلى «تعميق معاناتهم النفسية على اعتبار أن الحلقات أعادت إلى أذهانهم تفاصيل جرائم نسوها وحاولوا التخلص من ذكرياتها بعد الحكم عليهم بالإعدام. هذا في وقت راسل فيه أخيرا محمد الصبار الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بشأن برنامج «أخطر المجرمين» الذي تبثه الدوزيم على إثر احتجاج مجموعة من المحكومين بالإعدام على ذكر أسمائهم ونشر صورهم وإعادة تمثيل جرائمهم في البرنامج.

وتقوم فكرة البرنامج على العودة إلى أهم القضايا الإجرامية التي عرفها المغرب، والعمل على تسليط الضوء عليها، وكذا على مصير المجرمين الذين أثاروا اهتمام الرأي العام، والذين لقت الجرائم التي ارتكبوها متابعة إعلامية، مع البحث في ملابسات الجرائم التي ارتكبت، من خلال العودة إلى الأرشيف والشهادات والصور، التي ستمكن بحسب معدي البرنامج من إعادة سرد وقائع هذه الجرائم، والتعرف على أخطر المجرمين الذين سجلوا أسماءهم في تاريخ القضاء المغربي منذ الاستقلال. ■

أخبار اليوم المغربية

دراسة: الإدمان على المخدرات الصلبة يقود إلى الدعارة

■ أخبار اليوم ■

ربطت دراسة أجرتها جمعية محاربة السيدا، وقدمتها خلال ندوة بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بين الإدمان على المخدرات الصلبة لدى النساء وممارسة الدعارة. حيث كشفت الدراسة، التي شملت 300 مدمن على هذا النوع من المخدرات، يتوزعون على مدن طنجة وتطوان والناظور، ان غالبية النساء المدمنات، اللواتي يشكلن أزيد من ثلثي العينة المدروسة، مضطرات إلى ممارسة الدعارة من أجل الحصول على المال الكافي لشراء المخدر، وهو ما يفسر أحد مظاهر الارتباط بين الإدمان على الكوكايين والهيروين والأمراض المتنقلة جنسيا، وعلى رأسها مرض السيدا. وهو ما أكدته دراسة أخرى أنجزتها وزارة الصحة بمدينة الناظور، كشفت أن 37 في المائة من المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن مصابون بمرض السيدا.

● التفاصيل ص 4

Revue de Presse du Conseil National

أخبار اليوم المغربية

14 ألف مدمن و3000 سجين بين كماشتي العصابات وتواطؤ الأمنيين

الكوكايين يدمر صحة المغاربة انطلاقا من مدن الشمال

■ الرباط – يونس مسكين ■

آلاف المغاربة يدمنون على استعمال المخدرات القوية عبر الحقن، ويتمركزون في المناطق الشمالية للمملكة، ولا يستفيدون من رعاية اجتماعية أو طبية تحميهم من الضياع. الأرقام الرسمية تقدر أعدادهم بنحو 14 ألف مدمن، علما أن النظام القانوني والاجتماعي السائد في المغرب، يجعل مهمة الوصول إلى هذه الفئة وإحصائها شديدة الصعوبة.

وعلاوة على التهميش والإهمال اللذين يعانون منه، يتحول هؤلاء إلى هدف لممارسات قمعية وتجاوزات من طرف بعض المصالح الأمنية، علاوة على الاستغلال الذي تفرضه شبكات الاتجار في المخدرات. فيما كشفت الندوة أن المخدرات الصلبة وإن كانت تتركز في مدن الشمال، إلا أنها أصبحت تتغلغل أكثر بواسطة الطرق السيارة وطرق التهريب. كما أن طرق استعمال المخدرات الصلبة، خاصة منها الحقن، تجعلها وسيلة لانتشار أمراض أخرى على رأسها السيدا.

«حسناء» ضحية لهذه المخدرات القوية، حضرت الندوة الوطنية التي نظمتها صباح أمس جمعية «محاربة السيدا» في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، روت بكثير من الانفعال والتأثير، كيف دفعها فشل زواجها واضطرارها إلى الطلاق، إلى الخروج من منزل العائلة والانحراف والسقوط بين أيدي شبكات الاتجار في المخدرات القوية، لتتقاذفها بعد ذلك أطراف أمنية متواطئة مع هذه الشبكات، وتحرمها من الاستفادة من مساعدات جمعوية والإقلاع عن الإدمان، لدرجة أن توجهها إلى مقر إحدى الجمعيات في شمال المملكة، كلفها سنة من السجن «وقالوا لي إنك يجب أن تشتغلي معنا نحن وليس مع الجمعية» تقول حسناء عن رجال الأمن الذين لفقوا لها التهمة الجديدة.

جمعية «محاربة السيدا» أنجزت دراسة شملت 300 مدمن على المخدرات، يتوزعون على مدن طنجة وتطوان والناظور، وكشفت عن أنه وإن كان 91 من هؤلاء المدمنين ذكور، فإن غالبية النساء المدمنات مضطرات لممارسة الدعارة من أجل الحصول على المال الكافي لشراء المخدر. ومن هنا تأتي إحدى مظاهر الارتباط بين الإدمان على الكوكايين والهيروين، والأمراض المتنقلة جنسيا، وعلى رأسها مرض السيدا. فدراسة أخرى أنجزتها وزارة الصحة بمدينة الناظور، كشفت أن 37 في المائة من المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن، مصابون بمرض السيدا.

انعقاد هذه الندوة في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سبقه المقاربة الحقوقية الجديدة التي تهدف إلى رد الاعتبار لضحايا هذه المخدرات، وإزالة العوائق القانونية والاجتماعية التي تمنعهم من الاستفادة من العلاج. حيث كشفت دراسة جمعية «محاربة السيدا» أن المدمنين يجمعون على أن مكانهم الوحيد داخل المجتمع هو السجن أو الموت. فيما كشفت دراسة أخرى همت جهة سلا زمور زعير أن أول استعمال للمخدرات لدى التلاميذ المتمدرسين، يقع في سن 11 سنة. وفيما يفوق عدد اليافعين الذكور الذين يتعاطون للحشيش والكحول، فإن النسب تتقارب عندما يتعلق الأمر بالتعاطي لحبوب الهلوسة، أي 9 في المائة من التلاميذ الذين شملتهم تلك الدراسة.

متحدث باسم المندوبية العامة لإدارة السجون أقر بكون التعاطي للمخدرات واقع وحقيقة داخل المؤسسات السجنية، وفسر ذلك بعوامل كثيرة منها أن جل السجناء ينحدرون من أوساط فقيرة، وينتمون إلى فئة عمرية شابة، كما أن عدوى الإدمان تكون سهلة داخل أسوار السجون. وكشف المتحدث عن دراسة أخرى شملت 635 سجينا، وأسفرت عن كون 191 معتقلا يستعملون المخدرات، أي ثلث السجناء. ويتوزع هؤلاء على مختلف جهات المملكة، وفيما يدمن نصفهم على مخدر القنب الهندي، فإن 11 في المائة يدمنون على المخدرات الصلبة، خاصة في مدينتي طنجة وتطوان، أي ما يناهز 3000 سجين.

Revue de Pr

الشروق

3 أسئلة إلى أحمد الدريدي
فاعل جمعوي وحقوقي

متعاطو المخدرات يتعرضون إلى خروقات أثناء الاعتقال

ما هي أهم المعطيات التي تضمنها البحث الذي أنجزتموه حول وضعية متعاطي المخدرات، الذي قدم للندوة الوطنية حول الموضوع بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان؟

أهم المعطيات التي سجلتها نتائج البحث الذي يحمل عنوان «تشخيص وضعية الوصم، الذي هو عرضة له متعاطو المخدرات عبر الحقن»، هي أن متعاطي المخدرات بالحقن في ثلاث مدن بشمال المغرب، يتعرضون إلى أبشع الخروقات، أثناء وضعهم رهن الحراسة النظرية بالدوائر الأمنية، أو داخل السجون أو المؤسسات الصحية، وهي خروقات تمس حقوق الانسان بشكل كبير، لأن متعاطي المخدرات يتم التعامل معهم من طرف هذه المؤسسات وكأنهم ليسوا بشرا. ونحن في مقراتنا الصحية داخل الجمعية، ننظر إلى المتعاطين للمخدرات على أنهم مرضى يحتاجون إلى العلاج، وكذلك يجب ألا تهان حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

ذكرتم أن الندوة سيحضرها ممثلو العدل والداخلية وممثلو الأجهزة الأمنية بالإضافة إلى وزارة الصحة، ما هي الرسالة التي ستوجهونها إلى مختلف الوزارات وماذا تريدون منها؟

لم تحضر وزارة الصحة الندوة الوطنية للمرافعة ومجابهة الوصم، الذي يتعرض إليه متعاطو المخدرات، فيما وزارة الداخلية حضرت بقوة إلى الندوة، عبر ممثلين لها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة العدل، التي انتدبت قاضيا ليمثلها، الشيء نفسه، سجلناه على مستوى حضور مسؤولي مديرية الأمن الوطني، فيما أرسلت القيادة العامة للدرك الملكي ضابطة سامية، زيادة على مشاركة أخصائيين قانونيين وطنيين ودوليين، وفعاليات من المجتمع المدني، ومجموعة من متعاطي المخدرات الذين استطاعوا أن يتخلوا عن إدمانهم، وتحولوا إلى ناشطين في المجتمع المدني، ومرافقتهم للمتعاطين للمخدرات، من أجل تشجيعهم عن التخلي عنه. وما نريد توضيحه للمسؤولين هو أن المقاربة الزجرية في التعامل مع حالات متعاطي المخدرات ليست بذات جدوى، والتعامل بالزجر، أثبتت التجارب العالمية، بأنها لا تعطي أية نتائج إيجابية، وأن المقاربة الفعالة هي التي تنطلق من حقوق الإنسان وعلاج متعاطي المخدرات بالأدوية البديلة.

> **المقاربة الفعالة هي التي تنطلق من حقوق الإنسان وعلاج متعاطي المخدرات بالأدوية البديلة.**

وماذا تنتظرون من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي استضاف فعاليات الندوة الوطنية؟

دور المجلس الوطني، بصفته مؤسسة لحقوق الإنسان، هو مساعدتنا على بلورة الأفكار التي نريد من المسؤولين أن يتبنوها في تصوراتهم السياسية وكذلك تطبيقها، والدفع إلى الإيمان بأن متعاطي المخدرات، مرضى لهم حقوق وكرامة، وأنه من مسؤوليتهم معالجتهم ومرافقتهم للخروج من هذه الأزمة الصحية، وعبر كل من الصبار واليازمي في الندوة عن اهتمامهم بهذه الفئة من المواطنين، كما أكدوا أن من اختصاصاتهم الاهتمام بالفئات الأكثر عرضة للتمييز. ■

Aujourd'hui
Le Maroc
ww

Edito

Par Saâd Benmansour

Le sida, la pédophilie, la prostitution, la drogue... il est loin le temps où de tels sujets étaient tabous. Et c'est tant mieux. C'est aussi la preuve que la société marocaine a considérablement changé et dans tous ses compartiments. Aujourd'hui, ce sont des instances des plus officielles qui en parlent et pas seulement la société civile. A l'instar du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et du ministère de la santé qui ont courageusement décidé de communiquer en toute transparence sur l'usage de la drogue chez les jeunes Marocains. Une société qui débat de ses maux, qui prend le temps de les analyser, d'en chercher les causes pour y apporter des solutions est une société saine. Mais il est important d'éviter que ces questions ne soient récupérées par des personnes ou des groupes à des fins politiciennes, populistes ou autres. Certains profitent de ce genre de débat pour essayer de faire porter la responsabilité à telle partie ou telle autre. Ce n'est pas le plus important. Les personnes qui souffrent, elles, attendent qu'on leur apporte plutôt des solutions concrètes et de l'assistance.

Revue de Presse
roits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Le CNDH tire la sonnette d'alarme

14.000 drogués par voie injectable au Maroc

Selon un document du ministère de la santé publique, le nombre des usagers de la drogue par voie injectable ne cesse d'augmenter. Il serait actuellement de 14.000 selon les dernières estimations. Pour les participants à la conférence organisée mercredi à Rabat au siège du CNDH, ces usagers de drogues ne sont pas des criminels, mais des patients. Evidente à l'énoncé, cette phrase résume toutes les difficultés de l'approche de l'addiction aux stupéfiants. Devant les progrès ahurissants de l'épidémie, la plupart des Etats privilégient l'approche sécuritaire et c'est justement ce qu'il ne faut pas faire, ont-ils souligné. A l'appel de l'Association de lutte contre le sida (ALCS) et de ses partenaires, les associations RDR-Maroc et Hasnouna ainsi qu'Onusida, plusieurs experts et praticiens du Maroc et de l'étranger ont débattu de la meilleure solution à apporter au problème de l'exclusion et de la discrimination dont sont victimes les usagers de la drogue. ■

Voir pages 4-5

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Le CNDH tire la sonnette d'alarme

Quatorze mille drogués par voie injectable au Maroc

Les usagers de drogues ne sont pas des criminels, mais des patients. Evidente à l'énoncé, cette phrase résume toutes les difficultés de l'approche de l'addiction aux stupéfiants.

DNCR à Rabat
Ahmed Salaheddine

Devant les progrès ahurissants de l'épidémie, la plupart des Etats privilégient l'approche sécuritaire et c'est justement ce qu'il ne faut pas faire, ont souligné les participants à la conférence organisée mercredi à Rabat au siège du CNDH. A l'appel de l'Association de lutte contre le sida (ALCS) et de ses partenaires, les associations RDR-Maroc et Hasnouna ainsi qu'Onusida, plusieurs experts et praticiens du Maroc et de l'étranger ont débattu de la meilleure solution à apporter au problème de l'exclusion et de la discrimination dont sont victimes les usagers de la drogue. Ils ont ainsi passé en revue dans le cadre de cette conférence intitulée «Pour une nouvelle approche des usagers de drogues fondée sur la santé et les droits humains». Comme elle est inédite cette approche ! On y trouve tout ce qui peut faire référence dans l'évaluation des dégâts causés par les différentes addictions et les moyens de les limiter. Le sujet est assez vaste pour englober des thèmes aussi variés que «la situation de l'usage de drogues» au Maroc, les «droits d'accès à la prévention», le «témoignage d'un usager» et même une allusion au système répressif actuel à travers un exposé sur «Police, justice et usagers de la drogue».

Dans l'esprit des organisateurs, cet éclectisme est nécessaire au regard des objectifs de la conférence qui pour le principal est d'agir sur l'environnement afin de faire respecter les droits fondamentaux des usagers. Avec en perspective ces buts finals : inscrire la question des droits humains des usagers sur l'agenda du CNDH et améliorer l'accès au système de soins. En fait, ce droit leur est reconnu au même titre que tous les autres Marocains par l'article 31 de la Constitution du 1er juillet. Et ils seront sans doute de plus en plus nombreux à le réclamer selon les études faites sur les différentes addictions. Dans certaines régions, l'usage de la drogue est si précoce qu'il n'est pas rare de le constater chez des enfants de moins de 9 ans. En effet, plus de 10% des garçons et 8% des filles de moins de 11 ans ont goûté au cannabis. Quelques tranches d'âge plus loin, 8% des hommes et 5% des femmes s'adonnent à la consommation d'alcool à des taux d'addiction divers. Les chiffres sont tout aussi alarmants en ce qui concerne la consommation des psychotropes. Mais, ont assuré les experts lors de la conférence de la nouvelle approche, toutes les villes ne sont pas logées à la même enseigne. Dans l'ordre de gravité des cités les plus sévèrement atteintes, ce sont les agglomérations du Nord qui viennent en tête. Et ce sont Nador, Tétouan et Tanger qui abritent le plus grand nombre d'usagers. Avec cette circonstance aggravante que l'addiction est souvent liée à l'infection par le virus du sida ou celui de l'hépatite C. Selon un document du ministère de la santé publique, le nombre des usagers de la drogue par voie injectable ne cesse d'augmenter. Il serait actuellement de 14.000 selon les dernières estimations. Le même département indique que face à cette situation inquiétante, le ministère a mis en place un plan stratégique national et des programmes de réduction des risques en partenariat avec les associations de la société civile. Mais, ajoute le ministère, *«de nombreuses études ont montré qu'aucune politique de réduction des risques auprès des usagers ne peut réussir sans l'amélioration de leurs conditions de vie et sans la lutte contre la discrimination dont ils sont victimes»*.■

> *Les plus sévèrement atteintes, ce sont les villes de Nador, Tétouan et Tanger qui abritent le plus grand nombre d'usagers.*

Revue de Presse du Conseil N

Aujourd'hui Le Maroc
www

Une déclaration pour appuyer la décriminalisation des usagers

© ALM/CHAFIK

Pr Hakima Himmich
Présidente de l'ALCS

Les Etats n'ont pas la même perception de l'addiction aux drogues. Le Pr Hakima Himmich qui a attiré l'attention sur l'approche fondée sur le droit à la santé lors de la conférence de Rabat dont elle a été l'une des instigatrices, a nettement exprimé sa conviction que la solution sécuritaire n'en est pas une. A l'instar de la prohibition qui a fait naître des distilleries clandestines dans tout le territoire des Etats-Unis et même dans les pays voisins, les politiques prohibitionnistes constituent un lit pour l'addiction plutôt qu'un frein. Selon Mme Himmich, elles entraînent un phénomène de transfert vers des produits de substitution souvent plus dangereux.

La Pr Carrieri, spécialiste européenne des questions liées à la drogue, qui soutient le même avis, pense que la prohibition est une perte de temps et d'argent et, en plus d'être inutile, aggrave les discriminations dont sont victimes les usagers de drogue. Son exposé sur «l'impact économique et sanitaire de la criminalisation de l'usage de drogue» a établi l'inanité de telles approches. La criminalisation qui déclare l'usage de drogue illégal et le fait qu'il ne soit plus sanctionné par des atteintes à la liberté, sont des impasses. Ce qu'il faut, selon elle, c'est une approche à la portugaise qui dépénalise l'usage personnel en prenant en charge l'usager.

C'est en fait à quoi appelle la déclaration de Vienne. Ce document établit en effet que la criminalisation des utilisateurs de drogue illicite alimente l'épidémie de VIH, ce qui nuit à la santé de la société dans son ensemble. Pour les rédacteurs de ce document, c'est d'une réorientation complète des politiques suivies dans le domaine que le monde a besoin. Car, estiment-ils, *«les données indiquent clairement que le nombre des pays dans lesquels les personnes s'injectent des drogues illégales est à la hausse et que les femmes et les enfants sont de plus en plus touchés»*. Aussi la déclaration de Vienne enjoint-elle à la communauté internationale, y compris l'ONU, de changer radicalement de politique en adoptant une approche de santé publique basée sur des données scientifiques et mettant à contribution les communautés touchées à tous les stades de sa mise en œuvre. De plus, ont dit les rédacteurs de la déclaration, nous en appelons au SG de l'ONU, M.Ban Ki-moon, afin qu'il mette en place des mesures d'urgence visant à faire en sorte que les Nations Unies, y compris l'organe international de contrôle des stupéfiants, s'expriment d'une seule voix pour appuyer la décriminalisation des usagers et l'adoption de stratégies de lutte basées sur des données probantes.■

Selon Hakima Himmich, les politiques prohibitionnistes entraînent un phénomène de transfert vers des produits de substitution souvent plus dangereux.

Revue de Presse du Cc

Aujourd'hui Le Maroc

L'ALCS s'engage dans une réponse globale au sida

L'Association de lutte contre le sida (ALCS) est une association de droit marocain, créée en 1987 par un groupe de soignants du Service des maladies infectieuses (SMI) du Centre Hospitalier Universitaire (CHU) Ibn Rochd de Casablanca, confrontés aux premiers cas de sida et conscients des enjeux sanitaires, mais également sociaux, culturels, éthiques, politiques et idéologiques posés par cette épidémie.

L'idée de créer une association est née en marge de la deuxième conférence internationale de lutte contre le sida. Les données sur la rapidité de la progression de l'épidémie dans certains pays du Sud, sur l'ampleur des effets prévus sur le développement social et économique, sur les tabous et la stigmatisation qui entouraient cette maladie, ont convaincu le professeur Hakima Himmich que la lutte ne pouvait se faire uniquement dans le cadre gouvernemental. L'ALCS s'engage dans une réponse globale à l'épidémie de VIH/sida qui associe, dans notre société, l'ensemble des acteurs concernés: les populations ayant des pratiques à risque, notamment les consommateurs de drogues par injection, les personnes atteintes par le VIH/sida, leur entourage, les personnels de santé, les chercheurs, les associations, les travailleurs sociaux, les pouvoirs publics, les médias, et autres.

L'ALCS s'engage dans une réponse globale à l'épidémie de VIH/sida qui associe, dans notre société, l'ensemble des acteurs concernés.

Revue de Presse du Conseil ... droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

C'est dans le cadre de la coopération avec un organisme belge, qu'avaient démarré en 1994 les actions de l'ALCS auprès des consommateurs de drogues dans les régions de Tanger et Tétouan. Comme dans le cas des professionnelles du sexe et des hommes ayant des relations sexuelles avec des hommes, la première étape s'est déroulée sous la forme d'une étude de terrain basée sur des entretiens individuels semi-directifs. À l'époque, en 1995, les données recueillies avaient montré que l'injection, très stigmatisée dans ce milieu, était très peu pratiquée.

Les choses ont hélas changé depuis, nécessitant la mise en œuvre de projets structurés de réduction des risques en direction des consommateurs de drogues injectables, avec l'appui notamment de l'ONUSIDA et de l'OMS. C'est surtout la section de l'ALCS à Tétouan qui participe, auprès d'autres acteurs institutionnels et associatifs, aux interventions ciblées sur ce groupe, qui vont de la distribution de matériel d'injection à usage unique et de préservatifs à des groupes d'entraide en passant par une offre de services dits de première ligne : soins infirmiers de base, dépistage de VIH, consultations médicales, repas, douches, etc.

Revue de Presse du de l'Homme

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

ندوة وطنية تحت شعار

«من أجل مقاربة مبنية على الصحة وحقوق الإنسان للتعاطي مع مستعملي المخدرات»

الحركة ـ خاص

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس، بالرباط، بشراكة مع جمعية محاربة السيدا ومشاركة جمعية حسنونة وجمعية تقليص مخاطر المخدرات بالمغرب ندوة وطنية لمناهضة الوصم الذي يتعرض له متعاطي المخدرات.

وتهدف هذه الندوة المنظمة تحت شعار » من أجل مقاربة مبنية على الصحة وحقوق الإنسان للتعاطي مع مستعملي المخدرات» إلى تحسيس متخذي القرار والرأي العام بضرورة مناهضة الوصم الذي يتعرض له متعاطو المخدرات وتحسين ظروف عيشهم ووضعهم الصحي من أجل إنجاح السياسات الهادفة لتقليص خطر الإصابة من فيروس نقص المناعة المكتسب (السيدا) عند هذه الفئة.

وقد شكلت هذه الندوة فرصة لتقديم نتائج البحث الذي شخص وضعية الوصم الذي يتعرض له متعاطي المخدرات عبر الحقن، وكذلك لتقديم تقرير عن تطبيق القانون وحقوق متعاطي المخدرات، وقد شمل هذا البحث 300 شخص.

وعرفت الندوة مشاركة خبراء وطنيين ودوليين وممثلي وزارات الصحة، العدل والداخلية وممثلي الأجهزة الأمنية (الدرك، الشرطة، والقوات المساعدة) بالإضافة للجمعيات والمنظمات الحقوقية والجمعيات المتخصصة.

يذكر أن المغرب عرف خلال السنوات الأخيرة تزايدا في عدد متعاطي المخدرات عبر الحقن خاصة في المناطق الشمالية. وحسب تقديرات وزارة الصحة فإن هناك أزيد من 14000 متعاطي للمخدرات عبر الحقن وهذه المجموعة البشرية تعتبر أكثر تعرضا من غيرها للإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسب السيدا وفيروس الالتهاب الكبدي» س».

وتؤكد المعطيات المستقاة من الدراسة المنجزة من طرف وزارة الصحة في مدينة الناظور، أن 37% من متعاطي المخدرات عبر الحقن مصابون بفيروس نقصان المناعة المكتسب و90% منهم مصابون بالالتهاب الكبدي «س».

Revue
iomme

بيان اليوم

إدريس اليزمي: المغرب حقق أول تجربة طويلة النفس على الصعيد الكوني في ما يخص جبر الضرر الجماعي

حسن هرماس (و.م.ع)

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن تجربة المغرب في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي تعد «أول تجربة حقيقية طويلة النفس على الصعيد الكوني»، مقارنة مع تجارب أخرى مماثلة عرفتها بعض الدول.

وأوضح في حديث خص به وكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش لقاء تابيني احتضنته مدينة بومالن دادس (إقليم تنغير)، بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة الحقوقي الراحل محمد بردوزي، أن تجربة المغرب في جبر الضرر الجماعي تستمد فرادتها من كونها تعكس تطورا في التفكير حول هذه الإشكالية التي كانت موضوع اهتمام «هيئة التحكيم المستقلة للتعويض» التي شكلت أول آلية من آليات تطبيق العدالة الانتقالية في المغرب.

وأضاف أن طول النفس الذي يميز التجربة المغربية في ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي يتضح كذلك في أن التفكير في بلورة أفضل التصورات الخاصة بجبر الضرر الجماعي اعتمد مقاربة تشاركية منذ انطلاقته، فضلا عن تعدد المحاور التي يتم الاشتغال عليها في إطار تنزيل برامج ومشاريع جبر الضرر الجماعي على أرض الواقع.

وسجل اليزمي في هذا السياق أيضا الجدية التي لازمت العمل على تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الشق المتعلق منها بجبر الضرر الجماعي من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مذكرا في هذا الإطار بالتنسيق الواسع للمجلس مع هيئات المجتمع المدني، وكذا بعشرات المشاريع التي خرجت إلى حيز الوجود، أو التي هي في طور الإنجاز في جميع المناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي في المغرب.

ومن جملة الأسباب التي أضفت طابع التميز على التجربة المغربية في مجال جبر الضرر الجماعي، يقول اليزمي، هناك المبادرات الخاصة بخلق تنسيقيات محلية لهذا الغرض، وفتح مكاتب إدارية جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب إسناد مهمة متابعة تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المسطرة في هذا الإطار، على الصعيد المركزي، لأشخاص ينحدرون من المناطق الجغرافية المعنية بهذا البرنامج خاصة منها منطقتي الريف والجنوب الشرقي.

من جهة أخرى، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الأهمية التي تكتسيها التجربة المغربية، ضمن تجارب كونية أخرى، فيما يتعلق بجبر الضرر الجماعي في الشق المرتبط بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبهذا الخصوص، قال د إدريس اليزمي إن المغرب أصبح يتوفر الآن على قانون عصري للأرشيف، وعلى «مؤسسة أرشيف المغرب» التي ستباشر العمل على ما تتضمنه الأظنان من الوثائق المتوفرة من معلومات ومعطيات حول تاريخ المغرب، مبرزا أن عمل هذه الهيئة لن يتوقف عند حدود الفترة التي اشتغلت عليها هيئة الإنصاف والمصالحة (1956 حتى 1999)، بل سيشمل عمل هذه المؤسسة الحقبة التاريخية لما قبل الاستقلال، والتي توجد عشرات الآلاف من

إدريس اليزمي

الوثائق الخاصة بها في الخزانات الأجنبية.

وأشار اليزمي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي أهمية قصوى ضمن برنامج عمله الخاص بجبر الضرر الجماعي إلى «الجانب التاريخي بمفهومه العلمي الدقيق»، مشددا على ضرورة التفريق بين المبادرات الخاصة بحفظ الذاكرة من جهة، والبحث التاريخي، خاصة في شقه المتعلق بالتاريخ المعاصر، من جهة ثانية.

وأعلن في هذا الصدد أنه سيتم الشروع عما قريب في بناء المعهد المغربي للتاريخ المعاصر داخل حرم كلية الآداب بالرباط، إضافة إلى تنظيم ندوتين علميتين في كل من مدينتي الداخلة (14 و15 دجنبر 2011) وورزازات (23 و24 يناير 2012)، وذلك على شاكلة الندوة العلمية التي نظمت خلال شهر يوليوز الماضي في مدينة الحسيمة.

وإلى جانب الأرشيف والتاريخ، قال اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه المحرك الأساسي لتنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، هو الآن بصدد التفكير في خلق متحف وطني لتاريخ المغرب، أو متاحف وطنية تعرف بالحضارة والتاريخ المادي واللامادي للمناطق التي ستتواجد بها هذه المتاحف التي ستكون في الوقت ذاته منفتحة على الفنون العصرية، ومندمجة في محيطها السوسيو- ثقافي والاقتصادي والمعماري والبيئي، وذلك بالشكل الذي من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات أداة فعالة للتنمية المستدامة. وخلص إدريس اليزمي إلى القول إن هذا التصور يندرج ضمن أوراش التفكير المستقبلية، وذلك في إطار ما سيعرفه المغرب من تحولات كبرى في إطار تنفيذ مشروع الجهوية المتقدمة، والتي سيسايرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن طريق خلق لجان جهوية لحقوق الإنسان، عوض المكاتب الإدارية الجهوية المعمول بها الآن، حيث ستضم هذه اللجان النخب المحلية، والمجتمع المدني، والأكاديميين الذين من شأن إسهاماتهم أن تغني التصورات المتوفرة لدى الأحزاب السياسية والفاعلين الاقتصاديين حول مستقبل التنمية الجهوية التي تدمج البعد الحقوقي، ومقاربة النوع للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، خاصة منهم الفئات الاجتماعية الهشة.